الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

الدورة الثالثة والثلاثون

الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة

الجلسة الثانية والعشرون

المعقودة يوم الأربعاء

٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨

الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

الرئيس: السيد سيكي (غانا)

ثم: الآنسة موك (النمسا)

المحتويات

البند ١١٣ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط (تابع)

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان: تقرير الأمين العام (تابع)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات: تقرير لجنة المؤتمرات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (تابع)

التسميات التنظيمية في الأمانة العامة (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/33/SR.22
21 February 1979
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وترسل في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى:

Chief, Official Records Editing Section, Room A-3550.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة بأمد وجيز في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

78-57863

A/C.4/33/SR.22
English
Page 2

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١٢٣ من جدول الأعمال : تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط (تابع)

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (تابع) (A/33/292 و A/33/328)

١ - السيد ناتون (هنغاريا) : قال ان تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هو قبل كل شيء مسألة سياسية مرتبطة بالحالة في الشرق الأوسط وأن المفاوضات التي تجرى منذ أسابيع بغية معالجة هذه الحالة تتجاهل مصالح الأطراف المعنية مباشرة ولا يمكن أن تؤدي الا الى حل جزئي. والحالة في لبنان الا جانب من جوانب مشكلة أوسع نطاقا يجب محاولة ايجاد حل دائم لها .

٢ - وأردف قائلا ان الحالة في الشرق الأوسط ازدادت تفاقما نتيجة للاعتداءات المتكررة التي ترتكبها اسرائيل ضد لبنان الذي أصبحت سلامته الاقليمية مهددة . وان حكومة هنغاريا ترى أنه لن يتسنى التغلب على أزمة الشرق الأوسط الا اذا عدلت اسرائيل عن سياستها العدوانية وانسحبت من الأراضي التي تحتلها وأقر حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف ، في اقامة دولته الخاصة. ولعل استئناف مؤتمر جنيف يستطيع أن يشجع المفاوضات بهذا الشأن .

٣ - واستطرد قائلا ان حكومته قد أعلنت مرارا أن المعتدي هو الذي يجب أن يتحمل النتائج المالية لأعماله . ولا يجب بحث المسألة من وجهة نظر محايدة ، أي مالية ، بينما يرفض المعتدي الاضطلاع بالمسؤوليات السياسية والمالية التي تقع على عاتقه . ولذلك فان وفد هنغاريا يرى ان القرار ٢/٣٢ (د ط) الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة ينطوي على تناقض داخلي ، ذلك أن الجمعية العامة طلبت من اسرائيل الاضطلاع بالمسؤوليات التي تقع على عاتقها بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) ولكنها فرضت أيضا عبئا ماليا ثقيلا على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدون أن تشير الى المسؤوليات الخاصة بالدولة التي كانت السبب في خلق هذه الحالة . ولهذا يحتفظ وفد هنغاريا لنفسه بحق التكلم مرة أخرى، عندما تنظر اللجنة في مشروع القرار الخاص بتمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الذي سيعرض عليها فيما بعد .

٤ - السيد العلي (الامارات العربية المتحدة) : قال ان مجلس الأمن قرر بمقتضى قراره رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) انشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لتأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان واقرار السلم والأمن الدوليين ومعاونة الحكومة اللبنانية على تأمين اعادة سلطتها في المنطقة . ان قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي انشئت أساسا لمدة أربعة أشهر قد تتخذ دائما دائما ، وهي تكلف الأمم المتحدة ٤٤ مليون دولار لفترة الولاية الحالية . ان حكومة الامارات العربية المتحدة ترى أن اسرائيل يجب ان تتحمل نفقات القوة بالكامل .

٥ - وأضاف قائلا ان اسرائيل هي في الواقع المسؤول الرئيسي عن الحرب الأهلية التي اندلعت في لبنان عام ١٩٧٥ والتي لا تزال مستمرة به . كما ان اسرائيل تقدم أيضا الدعم العسكري والمالي

../..

(السيد العلي، الامارات العربيـــة المتحـــدة)

والمعنوى للقوات الانفصالية في لبنان وخاصة لقوات الرائد حداد غير الشرعية ، مستهدفة بذلـــك تقسيم لبنان خدمة لأطماعها التوسعية ورغبة في ضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان . فاسرائيل لـــم تطبق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ : لقد احتلت جزءا كبيرا من لبنان واظهرت انها تنسحب مـــن الاقليم ولكن وجودها ظل مستمرا في البلاد وهي تحاول اعاقة جهود قوة الأمم المتحدة المؤقتة فـي لبنان لمنع السلطات اللبنانية من استرجاع سيادتها على جنوب البلاد . ان اسرائيل لا تريد السلم لا لنفسها ولا للدول العربية الأخرى ، انها تريد أن تحمل الدول العربية على تخصيـــص كـــل مواردها للدفاع عن نفسها بدلا من تكريسها لتنميتها الاجتماعية والاقتصادية . ذلك أن اســـرائيل لن تستطيع ، فيما اذا استتب السلم والأمن ، مواصلة أهدافها التوسعية : هدفها في الواقع هـــو اقصاء جميع العرب من المنطقة الواقعة بين النيل والفرات لاقامة اسرائيل الكبرى . وكما قال الأمين العام في الفقرة ٦١ من الوثيقة S/12845 " ان تسليم قوات الدفاع الاسرائيلية السيطرة على منطقـة الحدود الى مجموعات مسلحة بدلا من تسليمها الى قوة الأمم المتحدة في لبنان يجعل تحقيق الوزع الكامل لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان واعادة سلطة الحكومة اللبنانية في جميع أنحاء منطقـــة عملية حفظ السلم أمرا مستحيلا . ومن المهم في هذا الصدد الاشارة الى أن حماية حقوق وأمـــن جميع سكان منطقة عملية حفظ السلم هي احدى المهام الرئيسية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وتحقيقا لهذا الغرض ، يجب أن يتاح لها التحرك بحرية تامة وان تستطيع الانتشار في جميع أنحـاء المنطقة .

٦ — وأردف قائلا ان الأمين العام أوضح في الفقرة ٥ من الوثيقة A/33/292 ان المبلغ المستحـق من الدول الأعضاء التي ذكرت انها لا تزمع الدفع لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بلـــغ ١٤ مليون دولار . وانه من الصعب على الرغم من الحالة المالية للقوة أن يطلب من الدول الأعضاء تمويل نفقات يجب في الواقع أن تتحملها اسرائيل ؛ فان ذلك سيعني تشجيع اسرائيل على مواصلـــة عدوانها . لقد كلفت اعتداءات اسرائيل المتكررة الأمم المتحدة مئات الآلاف من الدولارات وذلـك منذ عشرات السنين . ومن المؤسف أن تخطر الأمم المتحدة في الوقت الذى تبحث فيه المسائـــل المتعلقة بنزع السلاح وتخفيض الموارد المخصصة للأسلحة الى أن تزيد هي من نفقاتها العســـكرية للمحافظة على الأمن . ولا نرى جيدا في الواقع كيف يمكن لها في هذه الظروف اقناع الدول الأعضاء بتخفيض نفقاتها العسكرية . ان المبالغ الضخمة التي خصصتها الأمم المتحدة لتمويل قواتها الثلاث لصيانة السلم في الشرق الأوسط كان يمكن أن تستخدم في تخفيف البؤس الذى تعاني منه العديـد من الشعوب أو تخصص لخدمة أغراض أخرى نبيلة .

٧ — وقال ان وفد الامارات العربية المتحدة وان كان يرى أن على اسرائيل أن تتحمل جميـــع النفقات الا أنه مصمم على التعاون مع الأمم المتحدة لمساعدتها في حل مشاكلها المالية . ولذلـك فانه على استعداد للمساهمة في تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لا لتشجيع العـــدوان الاسرائيلي وانما لخدمة قضية السلم .

٨ - السيد اكاشي (اليابان) : يرى ان قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تؤدي دورا هاما في جنوب البلاد ، وهي وقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تفتح بوجودها الطريق أمام تسوية عادلة وسلمية لمسألة الشرق الأوسط . لقد وضعت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حدا لسفك الدماء وحالت دون تفاقم الحالة . ويأمل الوفد الياباني ألا يعتبر وجود هذه القوة غاية في حد ذاته بل سببا اضافيا لتنشيط المفاوضات السياسية والدبلوماسية بين الأطراف لاحلال سلم عادلة ودائمة في المنطقة .

٩ - وشكر ممثل اليابان البلدان التي مدت القوة بوحدات وبتبرعات عينية (A/33/292 ، الفقرة ٦) وأكد ان صيانة السلم في الشرق الأوسط مسألة تهم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وأعرب السيد اكاشي في هذا الصدد عن قلقه العميق بسبب الحالة المالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وتلك الحالة التي تطرح مشكلة خطيرة فيما يتعلق بالادارة المالية السليمة للقوة " كما جاء في الفقرة ٥ من تقرير الأمين العام (A/33/292) . لقد أشار الأمين العام الى أن المبالغ غير القابلة للتحصيل بالنسبة للفترة الاولى من ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بلغت ١٤ مليون دولار . ويرى وفد اليابان أن على المجتمع الدولي أن يسدد للبلدان التي تمد بالوحدات كامل المبالغ التي تنفقها على الوحدات والمعدات التي تقدمها للأمم المتحدة . ان مبدأ المسؤولية المالية الجماعية مبدأ أساسي في المنظمة ويجب ان يطبق في هذه القضية لان قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان شكلت تطبيقا للمادة ٢٧ من الميثاق . ويجب أن تضطلع جميع الدول الأعضاء بالمسؤوليات المناطة بها بموجب هذه المادة ولذلك فان الوفد الياباني يطلب من الدول الأعضاء التي قررت عدم دفع أنصبتها أن تعيد النظر في قرارها لكي لا تزيد من تفاقم الحالة المالية المتردية للأمم المتحدة .

١٠ - وأردف قائلا بشأن تقديرات النفقات والاعتمادات المطلوبة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة الممتدة من ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ الى ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، ان الوفد الياباني يؤيد توصية اللجنة الاستشارية التي تهدف الى خفض المبلغ بما مقداره ٢٧٨ ٠٠٠ دولار وألا تتجاوز ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ٤٤٦ مليون دولار كمبلغ اجمالي علما بأنه ستكون للأمين العام الحرية المطلقة في استخدام الاعتمادات المخصصة في حدود المبلغ الاجمالي الذي ستوافق عليه الجمعية العامة . أما فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بعد ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ فان وفد اليابان على استعداد لقبول الوسائل التي أوصت بها اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢٨ من تقريرها (A/33/328) .

١١ - اما فيما يتعلق بالنفقات المقررة في ميزانية القوة فان الوفد الياباني يرى أن زيادة (١٠٩) موظف الى عدد الموظفين الذين يتم تدبيرهم على الصعيد الدولي زيادة مفرطة . وقال انه يأمل ألا ينظر في ملء المناصب الموافق عليها الا بعد النظر بعناية في الاحتياجات الحقيقية . وان الوفد الياباني يرى اسوة باللجنة الاستشارية انه يجدر استخدام امكانيات القوة الى أقصى درجة ممكنة فيما

(السيد أكاشي ، اليابان)

يتعلق بصيانة واصلاح وتجهيز المباني للاقلال ما أمكن من اللجوء الى المقاولين . ويجب أيضا العمل على تحقيق وفورات عند شراء معدات النقل وغيرها ، لان اللجنة الاستشارية قد لاحظت بعض التفاوت في تقديرات النفقات في هذا المجال (A/33/326 ، فقرة ١٩) . وأضاف أن وفد بلاده متأكد من أن مجلس مراجعي الحسابات ، ودائرة المراجعة الداخلية ومراقب الحسابات سوف يتظارون بدقة في تنفيذ الميزانية وأن الوفد الياباني يأمل أن تدار القوة وتساس بفعالية واقتصاد مثاليين كما طلبت الجمعية العامة ذلك في قرارها ٣٢/٨ (د ل) المؤرخ في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٧٨ .

١٢ - السيد حسن (اليمن الديمقراطية) : قال انه سبق لوفده أن أعرب عن موقفه بشأن وجود القوات الدولية في الأراضي العربية بعد العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ . ويرى الوفد ان الاعتداء على لبنان في العام الماضي ليس سوى حلقة في سلسلة طويلة من المؤامرات الامبريالية وشكلا جديدا من أشكال السياسة التوسعية الصهيونية التي تستهدف ابادة الشعب الفلسطيني ومنعه من ممارسة حقه الشرعي في تقرير المصير .

١٣ - وأردف قائلا أنه عندما بدأ وجود القوات الدولية في المنطقة العربية يتخذ طابعا دائما أعرب وفد بلاده عن عدم استعداده لتمويل هذه القوات لانه يرفض المساهمة في دعم السياسة التوسعية الصهيونية . ثم قال ان النظام الصهيوني يضرب عرض الحائط بالقرارات الدولية ويتمادى في سياسته العدوانية والتوسعية بغية تفكيك أوصال الشعب الفلسطيني والشعوب العربية قاطبة وغيرها في لجة من البؤس . وما الحالة الراهنة الا مظهر من مظاهر السياسة ، واسرائيل لم تكف ، منذ انسحابها المزعوم من لبنان ، عن التدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد . أما قوات الأمم المتحدة فانه لا يجب أن تنال من سيادة الشعب اللبناني أو تحول بينه وبين استعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، التي اعترفت بها الأمم المتحدة . ولذلك فان اليمن الديمقراطية لن تشترك في التصويت على مشروع القرار الذى سيعرض في وقت لاحق .

١٤ - السيد بدرسين (كندا) : قال ان وفده يولي أهمية كبيرة لمسألة تمويل عمليات صيانة السلم لانه يريد أن تتمكن الأمم المتحدة من مواصلة العمل في سبيل اقرار السلم في العالم . لقد دفعت معظم الدول الأعضاء الأنصبة المستحقة منها لعملية حفظ السلم عن آخرها على الرغم من العبء الثقيل الذى يفرضه عليها ذلك ، لكن بعض البلدان التي يزيد عددها بصورة مستمرة تميل الى عدم دفع هذه الأنصبة أو الى دفع جزء منها . وهكذا يقدر منذ الآن أن المبالغ غير القابلة للتحصيل بالنسبة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هي ١٤ مليون دولار ، فاذا استمرت هذه النزعة فستصبح الأمم المتحدة في يوم من الأيام عاجزة عن تشكيل قوة لحفظ السلم اذا ما طلبت منها الدول الأعضاء ذلك . ولهذا فان الوفد الكندى يحث الدول الأعضاء على دفع انصبتها كاملة في نفقات القوات المكلفة بحفظ السلم لتشجيع ايجاد تسوية عادلة ودائمة لأزمة الشرق الأوسط .

١٥ - السيد بالامارشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : أكد مرة أخرى وكما

../...

(السيد بالاماركوف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

سبق أن فعل ذلك ممثل الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن أن بعض المبادئ الهامة لميثاق الأمم المتحدة بشأن هذا الطراز من العمليات لم تحترم عند انشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وقال ان الاتحاد السوفياتي انطلاقا من موقفه المبدئي القائل بأن جميع نفقات انهاء آثار العدوان المسلح الذى ارتكبته اسرائيل على لبنان يجب ان يتحملها المعتدى ، يرفض المشاركة في تمويل النفقات المرتبطة بانشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وصيانتها .

١٦ - السيد مينشيف (بلغاريا) : أشار كما أعلن وفده أكثر من مرة وخاصة أثناء دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة ، أن حكومة بلغاريا ترى أن القضاء نهائيا على بؤرة التوتر الموجودة في الشرق الأوسط يقتضي انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة جميع حقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في اقامة دولة له . تلك هي السبيل الوحيدة لضمان حقوق جميع شعوب المنطقة بحيث تستطيع أن تعيش في ظل السلم والأمن . وقال ان وفد بلاده الذى أدان بقوة العدوان المسلح السافر على لبنان يرى أن مسؤولية العواقب المترتبة على العدوان وخاصة ما يتعلق منها بتمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، يقع على المعتدى وعلى الذين يؤيدونه . وفي ضوء هذه الاعتبارات فان حكومة بلغاريا لن تشترك في تمويل هذه القوة .

١٧ - السيد ريزو (البانيا) : قال ان قوات الأمم المتحدة المرابطة في مناطق مختلفة من العالم وخاصة في لبنان ، بدلا من أن تسهم في تأمين السلم والأمن في العالم ، تستخدمها الدولتان الأمبرياليتان ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، للنيل من حرية الشعوب واستقلالها ، وللتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . وهكذا فان وجود قوة الأمم المتحدة في لبنان منذ عدة أشهر قد زاد الحالة تعقيدا وأصبح اقرار السلم مهددا بصورة أكبر فمن الصعب والحال هذه الاعتقاد بأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تستطيع أن تقوم بدور ايجابي في هذا البلد .

١٨ - وأردف قائلا ان السبب في الحالة الخطيرة السائدة في لبنان وفي مناطق أخرى من الشرق الأوسط هو الأعمال العدوانية المسلحة التي ارتكبها الصهاينة الاسرائيليين عدة مرات ضد الشعوب العربية ، تنفيذا لسياسة التوسع والاستيلاء التي ينتهجونها . وان هذه الأعمال التي كانت دائما تحظى بتأييد الامبرياليين الامريكيين وبتشجيعات سياسات الاشتراكيين الامبرياليين السوفياتيين المعادية للعرب جاءت نتيجة للصراع الطويل القائم بين الدولتين الكبيرتين في الشرق الأوسط . ثم قال ان وفد البانيا يدين بقوة الأعمال العدوانية المتكررة التي يرتكبها الصهاينة الاسرائيليون والمؤامرات التي تحيكها الدولتان الأكبر عدوتا الشعوب العربية . كما أن شعب البانيا وحكومته المتضامنين مع الشعوب العربية يؤيدانها في الكفاح العادل الذى تخوضه لتحرير اراضيها المحتلة وفي سبيل الاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف في وطن قومي .

١٩ - واختتم كلمته قائلا أن وفد البانيا اخلاصا منه للموقف المبدئي الذى اتخذته جمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية ازاء انشاء وتمويل قوات الأمم المتحدة ، يعارض باصرار وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفي تمويل هذه القوة . وسوف يتصدى الوفد لأى قرار يقدم للجنة بشأن هذه المسألة . وان البانيا لن تشترك في تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

../..

٢٠ - السيد لادور (اسرائيل) : اعرب عن أسفه لأن اللجنة لم تقتصر على النظر في الجوانب المالية المحضة للبند ١١٣ (ب) . وقال انه نظرا لأن بعض الوفود قد أضفت طابعا سياسيا على المسألة وحرفت الحقيقة عن عمد فانه سوف يعني الأمور في نصابها دون أن يجيب على المثلين الذين قرروا اعادة فتح المناقشة التي جرت في مجلس الأمن عندما تم تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، لأن هذا يعني تبديد وقت اللجنة في مسائل ليست من اختصاصها .

٢١ - وأردف قائلا أن اسرائيل تشعر بقلق بالغ ازاء الحالة السائدة حاليا في لبنان . وانها ترى أن العناصر الثلاثة الرئيسية لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) - سلم وأمن وسيادة اقليمية - مترابطة ارتباطا لا ينفصم ؛ وقد أوفت كل الوفاء بالالتزامات المناطة بها بموجب هذا القرار كما أكد ذلك الأمين العام في مجلس الأمن يوم ١٣ حزيران/يونيه . ان الغارات المتكررة دون انقطاع التي يتعرض لها السكان المدنيون في اسرائيل هي التي أرغمت اسرائيل على القيام بعملية آذار/مارس ١٩٧٨ ؛ لقد كانت اسرائيل في حالة دفاع مشروع ، وما كانت أية دولة عضو في الأمم المتحدة ستفعل غير ما فعلته اسرائيل .

٢٢ - وقال ان اسرائيل عليها مسؤولية معنوية ازاء سكان البلدان المجاورة ، والدليل على ذلك سياسة الباب المفتوح التي تمارسها ازاء اللبنانيين من مسيحيين ومسلمين .

٢٣ - وختم قائلا أن اسرائيل ستواصل التعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الى أن يستتب السلم والأمن والسيادة . لقد اقترح بعضهم أن تضطلع اسرائيل بجميع نفقات هذه القوة في حين أن عمليات حفظ السلم ، وهي احدى المهام الرئيسية للمنظمة ، كانت ولا تزال تمولها جميع الدول الأعضاء التي عليها أن تدفع الأنصبة المستحقة منها في هذا الباب ، كما فعلت اسرائيل . ومما يلاحظ هو أن بعض الأعضاء الذين تقدموا بذلك الاقتراح يعطلون هم أنفسهم الوفاء بالالتزامات المالية المناطة بهم بمقتضى قرارات مجلس الأمن ويرفضون باستمرار تسديد كامل أنصبتهم . وهذه الدول الأعضاء ، ومنها دولة أعظم ، التي تأبى الا أن تكون في طلائع المدافعين عن الميثاق يجب أن تكف عن تلقين دروس العبرة للدول الأخرى . وأشار ممثل اسرائيل في هذا الصدد الى التصريح الذي أدلى به ممثل كينيا بشأن جدول الأنصبة .

٢٤ - وقال ان الوفد الاسرائيلي يشيد بالدول الأعضاء في المنظمة التي قدمت وحدات للاسهام في تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) كما يشيد بضباط ورجال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الذين يضطلعون بطريقة مثالية بمهمة صعبة في ظل قيادة الجنرال ارسكين .

٢٥ - السيد حمزة (الجمهورية العربية السورية) : قال ان ممثل اسرائيل لن يستطيع خداع العالم بأسره لان الحقيقة لا يجهلها أحد : لقد أدان جميع ممثلي الدول الأعضاء تقريبا الذين تكلموا ، العدوان الاسرائيلي ، سبب وجود قوات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط . والدليل على ذلك أن قوات الأمم المتحدة مرابطة بين اسرائيل وثلاثة بلدان متاخمة لها . وأضاف ان اسرائيل

(السيد حمدة، الجمهورية العربية السورية)

لا تريد أن يستتب السلم في المنطقة لأن عدم الاستقرار يشجع أطماعها التوسعية كما انها متمادية في نكرانها لحق الشعب الفلسطيني في الحياة في ظل السلم في دولة ذات سيادة . ومثل هذا الظلم لا يجب أن يستمر بل يجب وضع حد للعدوان لكي تنفق الأموال المخصصة لصيانة قوات الأمم المتحدة على رفاه البشرية . واذا كانت اسرائيل قد لامت على بعض الدول الأعضاء امتناعها عن الاسهام في النفقات فالغرض من ذلك ابعاد الاتهامات التي أعربت عنها جميع الوفود . وقال انه لا يصح أن يطالب من ضحايا العدوان أن يدفعوا ثمن آثاره وان المعتدي هو الذي يجب أن يتحمل النفقات لانه لا يصح أن تستمر جميع الدول الأعضاء ، الى ما لا نهاية له ، في تسديد هذه النفقات ، وهي نفقات هائلة .

٢٦ - السيد البارودي (المملكة العربية السعودية) : قال انه طلب الكلمة لمنع التمادي الطويل في مناقشة عقيمة ولتوفير الوقت على اللجنة بذكر بعض الحقائق . ان الدول الكبرى هي المسؤولة تاريخيا عن تقسيم فلسطين . ولا شك ان هذا التقسيم كان ظلما فادحا وانه تسبب في الكثير من الآلام للشعب الفلسطيني ، الا ان فتح المناقشة السياسية مرة أخرى في هذا الموضوع لا يجدي شيئا . يجب على جميع الدول الأعضاء أن تقبل قرارات الأغلبية أو تترك المنظمة ، الأمر الذي سيكون خطأ . أما فيما يتعلق بتقسيم النفقات المتعلقة بقوات الأمم المتحدة ، فيجب على جميع الدول الأعضاء أن تسدد حصتها لأنه لا بد من تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الى أن يستتب السلم في الشرق الأوسط .

٢٧ - وأردف قائلا انه نظرا لأن اللجنة الخامسة ليست لجنة سياسية فانها يجب أن تقتصر في الحالة على النظر في الجوانب المالية لهذه القوة لأن ذهاب الوفود الى اضفاء طابع سياسي على المناقشة سوف يؤدي الى تأخر الأعمال . وحث السيد البارودي جميع الممثلين أيا كانت ايديولوجيتهم على العودة الى بحث المسألة من جانبها المالي المحض وقبول النفقات الموافق عليها بغالبية الأصوات .

٢٨ - السيد العلي (الامارات العربية المتحدة) : قال انه لا يرى ضرورة ممارسة حقه في الرد لأنه يرى ان كلمة الكيان الصهيوني تلقت ما يكفي من الرد .

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات : تقرير لجنة المؤتمرات (تابع) (A/33/32 ، المجلدان الأول والثاني)

٢٩ - السيد بوج - فلوريس (المكسيك) : أشار الى الملاحظات التي أبدتها لجنة المؤتمرات في الفقرة ٤٥ من المجلد الأول من تقريرها (A/33/32) ، وقال انه يقلقه ما يرى من نمو المنظمة التي اتسعت الى حد سيصعب معه قريبا أن يكون في وسع أي من نيويورك أو جنيف أو فيينا أو نيروبي أن تستضيف الدورات . وان اللجنة الخامسة قد أدركت كل الادراك العبء الثقيل الذي يمثله هذا الأمر بالنسبة لبعض البلدان . فهي اذا كانت توافق في معظم الأحيان على وفورات الميزانية التي تقترحها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الا انها في الوقت الحالي لا يسعها الا أن تنظر في الآثار المالية لقرارات الجمعية العامة التي تنص على انشاء لجان جديدة ، أو لجان رئيسية أو مراكز وتطالب باجراء دراسات جديدة أو وثائق جديدة . فهذه اللجنة هي وحدها التي لديها اطلاع كامل على المنظمة بعلى سير عملها وهي وحدها التي تستقبل كل سنة خبراء ماليين ومتخصصين في الادارة العامة يعملون جاهدين على تحسين فاعلية الأمم المتحدة . واليها هي ، تقدم لجنة المؤتمرات تقريرها .

٣٠ - وأردف قائلا ان لا أحد يجهل ان اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة لم تنجز تماما الولاية التي عهد بها اليها ويجب من غير شك الانتظار حتى تحقق أعمالها

(السيد بوج - فلوريس، المكسيك)

النتائج المرجوة والواقع . ان هذه اللجنة تهتم بمشاكل واسعة النطاق جدا تتعلق بالسلم والأمن الاقتصادى ولكنها مكلفة من ناحية أخرى ، باقتراح تدابير ترمي الى ترشيد عمل المنظمة ، وهو الهدف الذى وضعته في المرتبة الثانية . ومن ناحية أخرى ، يعكس تقرير لجنة المؤتمرات (A/33/32 ، المجلدان الأول والثاني) عدم وضوح ولايتها ومهامها . ويرى الوفد المكسيكي أن أنشطة الجهازين تسير في نفس الاتجاه وتتماثل في بعض الحالات .

٣١ - واستطرد ملخصا موقف وفده فقال : ان لجنة المؤتمرات لم تغن ثقة الجمعية العامة التي حولتها الى جهاز دائم كما تدل على ذلك جدوى توصياتها واقتراحاتها ؛ ان الحد من نمو المنظمة أمر مليح وضرورى ، وذلك بالحد من عدد الأجهزة الفرعية التي في وسع الأجهزة الرئيسية خلقها ؛ ان مكتب الجمعية العامة يجب أن ينظر في المقام الأول في امكانية حذف البنود التي لم تدرس خلال السنتين الماضيتين من جدول الأعمال المؤقت ؛ ويجب أن يجمع من جديد بنود جدول الأعمال وأن يلغي الأجهزة غير النافعة ؛ ويمكن للجنة المؤتمرات اذا ما حصلت على ولاية أوسع ، بل يجب عليها أن تلعب في هذا الصدد دورا حاسما ؛ واللجنة الخامسة هي الجهاز المناسب للنظر في التدابير التي ترمي الى تيسير وترشيد أعمال المنظمة على أساس أعمال لجنة المؤتمرات . وبصورة عامة يجب أن نتعلم في سبيل مستقبل المنظمة قول لا عندما يجب قولها والاكتفاء بالضروريات وحدها والاستغناء عن النوافل التي زادت وقد بلغ بالفعل نسبها بمقدار كبير .

٣٢ - وأرمى في ختام كلمته لجنة المؤتمرات بأن تولي اهتماما خاصا لتعريف وتوسيع نطاق ولايتها وأن تقدم توصيات واقعية للجمعية العامة . واقترح أيضا تغيير الفقرة ١ من الفرع الأول من مشروع القرار الأول الوارد في المجلد الثاني من التقرير بحيث تبدأ على النحو التالي " تحيط علما مع الارتياح بتقرير لجنة المؤتمرات . . . " .

٣٣ - السيد غريدو (الفلبين) : قال ان مشكلة مؤتمرات الأمم المتحدة تزداد تفاقما ، الأمر الذى تشهد به ملاحظات الأمين العام بشأن طول الكلمات والوثائق ، والاقتراح الذى قدمه وزير خارجية الفلبين الى الجمعية العامة طالبا تحديد الفترة الزمنية للكلمات خلال المناقشة بعشر دقائق .

٣٤ - وطلب السيد غريدو من اللجنة الخامسة أن تضع نصب عينيها أن مبلغ ١٤٢ مليون دولار الذى خصص لخدمات المؤتمرات في الميزانية البرنامجية التي اعتمدت عام ١٩٧٧ قد رفع الى ١٥٠ مليون دولار نتيجة لزيادة الاجتماعات . وقال انه سيتعين من دون شك رفعه مرة أخرى قبل نهاية فترة الميزانية ، لأن اللجنة الخامسة قد وافقت مؤخرا على الآثار الادارية والميزانوية لاجتماعات اللجنة العامة . ولهذا يجب على الدول الأعضاء أن تتخذ تدابير للحد من الاجتماعات والمؤتمرات وأن تتحاشى اللجوء الى استخدام احتياطي الطوارئ .

(السيد غريدو ، الفلبين)

٣٥ - واقترح عدة حلول بشأن تقصير الاجتماعات والاقلال من تواترها : قصر جدول الأعمال على البنود الأساسية فقط وترك المسائل التنظيمية للمشاورات غير الرسمية ، الغاء البند المعنون " مسائل أخرى " ، الذى لا يؤدى الا الى اطالة المناقشة عندما يتطرق لاحدى المسائل التي هي مثار للجدال ، صرف المقررات المتعلقة بدعوة الاجتماعات الى جهة أخرى ، خلافا لما هو معمول به حاليا ، وضع جدول زمني للعمل كما فعلت ذلك اللجنة الخامسة واتباعه قدر المستطاع . ولا يجب أن يتجاوز أى اجتماع ، الموعد الأقصى المقرر الا في الحالات الملحة . لقد استطاعت اللجنة الخامسة بفضل مراعاتها للمواعيد أن تقلل من الوقت الضائع فلم تفقد سوى ١٢ ساعة خلال ٧٢ جلسة كما يتضح ذلك من المرفق السابع لتقرير لجنة المؤتمرات .

٣٦ - أما فيما يتعلق بالغاء الجلسات المقررة ، فالسبب في ذلك هو في جملة أمور أخرى ، كون الوثائق غير موفورة أو لأن ممثلي الدول الأعضاء قد دعوا الى اجتماعات أخرى أو لأنهم لم يتلقوا تعليمات من حكوماتهم أو بسبب الأولوية التي تمنح للمفاوضات في مجموعات صغيرة وأحيانا لأن النصاب القانوني لم يكتمل . ولهذه الأسباب كلها يوافق وفد بلاده على التوصيات ١ الى ٩ الواردة في الفقرة ٩٤ من تقرير لجنة المؤتمرات .

٣٧ - وقال فيما يتعلق بالوثائق انه تجدر الاشارة الى ان الجدول الزمني الوارد في تقرير اللجنة يتوقع محاضر جلسات للدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذى سيعقد في مانيلا في الفترة من ٧ أيار/مايو الى أول حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، وهذا ينافي القرار الذى اتخذه مجلس التجارة والتنمية . وأضاف ان التدابير التي تتخذها الأمانة العامة بالتعاون مع الوفود للاقلال من حجم الوثائق هي بصورة أكثر عموما تدابير في محلها . وان هذه المسألة قد درست بصورة وافية ، الا انه يجب المثابرة حتى فيما لو كان قد أحرز تقدم كبير .

٣٨ - واستطرد قائلا ان استنساخ صفحة واحدة من وثيقة مترجمة الى مختلف اللغات كان يتكلف منذ بضع سنوات ٨٠ دولارا ، ومن المهم معرفة ما يكلفه هذا الاستنساخ في الوقت الراهن . ولذلك فان التقيد باثنتين وثلاثين صفحة ، الذى فرضه المجلس الاقتصادى والاجتماعي والتصريف الذى وضعه الأمين العام لمختلف فئات الوثائق يستحق التطبيق بصورة أوسع نطاقا . ويجب أن تتابع الأمانة النتائج الطويلة الأجل لهذه التدابير اذا ما تم اعتمادها بوصفها قواعد عامة .

٣٩ - وأردف قائلا ان تقرير لجنة المؤتمرات قد أخذ في الاعتبار تقريبا جميع جوانب اعداد الوثائق ومراقبتها والحد منها ، ولذلك فان وفد الفلبين يوافق على توصيات اللجنة في هذا الصدد . كما يؤيد أيضا مشروعي القرارين الأول والثاني الواردين في المجلد الثاني مع مراعاة التغيير الصائب الذى اقترحه ممثل المكسيك .

٤٠ - السيد فوكين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : وافق على توصيات لجنة المؤتمرات وخاصة تلك التي ترمي الى اعادة النظر في مدة الدورات وصفتها الدورية والى الاقلال

(السيد فوكين ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

من الوقت الضائع بتحقيق مزيد من الالتزام بالمواعيد ومن الآثار المالية للاجتماعات ومن حجم الوثائق والى زيادة فاعلية العاملين في المؤتمر .

٤١ - رهى قائلا ان أعمال لجنة المؤتمرات تنطوى مع ذلك على بعض الثغرات ، أعمها عدم دقة توصياتها . فقد تحاشت اللجنة مثلا في الفقرة ٢٤ من المجلد الأول من تقريرها (A/33/32) أن تذكر بوضوح ان دورة لجنة مركز المرأة لم تتمكن من الانعقاد لعدم توفر خدمات الأمانة العامة . وهناك ثغرة أخرى ترجع الى انها تركت جانبا مسائل هامة مثل استحداث نظام أنصبة لتوزيع الموارد المخصصة لخدمات المؤتمر ووضع قواعد لكمية عمل العاملين في المؤتمرات ومسألة تسديد نفقات خدمات المؤتمرات التي تقدمها الأمم المتحدة لأجهزة تمول بواسطة أموال خارجة عن الميزانية . ويجب على اللجنة بمقتضى الفقرة الفرعية ٣ (هـ) من قرار الجمعية العامة ٣٢/٧٢ "اسداء المشورة الى الجمعية العامة بشأن الوسائل الكفيلة بتحسين وتنسيق المؤتمرات داخل منظومة الأمم المتحدة". ولكنها اقتصرت على مسائل ثانوية ومن غير الراجح انها ستوفي بولايتها في يوم من الأيام .

٤٢ - وأردف قائلا ان لجنة المؤتمرات قد تركت جانبا مسألتين هامتين في وسع اللجنة الخامسة معالجتهما ، وهي : أولا المخالفات المتعددة للمبدأ الوارد في الفقرة ١١ من القرار ٢٦٠٩ (د - ٢٤) الذى ينص على "ألا يعقد كقاعدة عامة أكثر من مؤتمر خاص رئيسي واحد في أية سنة" . لقد عقدت تسع مؤتمرات رئيسية عام ١٩٧٧ ، ومن المقرر عقد عشر مؤتمرات أخرى عام ١٩٧٨ . ولا يجب أن ننسى أيضا أعمال اللجان التحضيرية لجميع هذه المؤتمرات التي تمتد أحيانا عدة سنوات والتي تزدوج أحيانا مع أعمال خدمات هيئات الأمانة العامة . ولذلك فان الوفد السوفياتي يقترح توصية الجمعية العامة باعادة تأكيد قرارها ٢٦٠٩ (د - ٢٤) والبت في مشكلة جدوى بعض الأجهزة التحضيرية .

٤٣ - وثانيا ، يتضح من الفقرة ٢٢ من المجلد الأول لتقرير لجنة المؤتمرات أن عددا كبيرا من اجتماعات برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (٩٨ عام ١٩٧٧) تمول بواسطة الاعتمادات المدرجة في الميزانية العادية للمنظمة . ومن الواضح ان تكلفة اجتماعات هذه الأجهزة يجب أن تمول بواسطة التبرعات . واذا ما اعتمدت اللجنة الخامسة توصية في هذا الصدد سوف يساعد ذلك على تخفيض نفقات الأمم المتحدة بنفس النسبة .

٤٤ - وأشار الى الفقرة الفرعية ٣ (د) من الفرع الثاني من القرار ٣٣٥١ (د - ٢٩) المتعلقة بانشاء لجنة المؤتمرات فقال ان هذه اللجنة أيضا لم تضطلع بولايتها . فقد كان ينبغي لها "أن تدرس في هذا الصدد امكانية وضع نظام "حصص" توزع بمقتضاه الموارد فيما بين ميادين النشاط المختلفة" . ونظرا لأن هذا الهدف قد اعتمده الأمين العام واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية فان اللجنة الخامسة يجب أن تطلب من لجنة المؤتمرات منحه الأولوية في أعمالها

(السيد فولكين ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

التي ستجرى عام ١٩٧٩ . كما يجب عليها من ناحية أخرى ، أن تهتم جديا بتنظيم القواعد الذية لعمل العاملين في المؤتمرات وتقديم استنتاجاتها للدورة الرابعة والثلاثين . وختم بقوله ان الوفد السوفياتي يحتفظ لنفسه بحق العودة في التكلم من جديد في هذه المسائل عندما يطرح للمناقشة مشروعا القرارين الأول والثاني المتضمنين في تقرير اللجنة .

٤٥ - الآنسة موت (النمسا) : وجدت في التقرير المعروض على اللجنة الدليل على ان لجنة المؤتمرات قد اضطلعت كما ينبغي بالدور الذى عهد به اليها قرار الجمعية العامة ٣٢/٧٢ في مجال التوزيع الأمثل لموارد المؤتمرات . لقد أجرت اللجنة مشاورات مثمرة مع ممثلي الأمانة وتمت الموافقة على توصياتها على أساس التوافق .

٤٦ - وأردفت قائلة ان عددا من التوصيات تستهدف أجهزة حكومية دولية . فاذا تم اعتمادها فانها ستسمح بزيادة فاعلية الأجهزة المستعرضة . وهناك كما أعلن ممثل نيوزيلندا أمل في أن يؤدى تعاون أكثر فعالية مع المجلس الاقتصادى والاجتماعي الى تنظيم الجدول الزمني للمؤتمرات الذى يفرض على الوفود وهي قليلة العدد ، عبئا ثقيلا .

٤٧ - وقالت ان بعض التوصيات الأخرى تستهدف الأمين العام ومن شأنها أن تمكن من القضاء على الازدواجية ومن تحسين العمل في مجال الوثائق وهو ما تطالب به الأجهزة الحكومية الدولية . وذكرت الآنسة موت كدليل على مشكلة الوثائق غير المفيدة ان بعض أوراق العمل التي نشرت بوصفها وثائق تحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح قد ظهرت في ثلاثة تقارير منفصلة صادرة عن أجهزة مختلفة للأمم المتحدة : تقرير اللجنة التحضيرية ، وتقرير لجنة نزع السلاح للدورة الاستثنائية ، وتقرير هذه اللجنة ذاتها للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة .

٤٨ - وأردفت قائلة ان الشرط المسبق لتطبيق الاجراءات الجديدة المقترحة هو من غير شك ، النوعية ، من وجهة النظار المهنية ، للدراسات التي تنجزها مختلف الدوائر المعنية للأمانة العامة . ويجب على المسؤولين عن هذه الدوائر السهر على ذلك .

٤٩ - واختتمت كلمتها قائلة ان وفد النمسا يؤيد تماما مشروعي القرارين الأول والثاني المتضمنين في التقرير المعروض على اللجنة .

٥٠ - السيد سيفوت (تشيكوسلوفاكيا) : قال ان تقرير لجنة المؤتمرات (A/33/32 المجلدان الأول والثاني) هو ثمرة عمل جدى ، يستحق الدراسة بعناية . وان لجنة المؤتمرات التي قررت عن صواب ارساء أعمالها على أساس مبدأ التوافق قد وفت كل الوفاء بالولاية التي عهدت بها اليها الجمعية العامة بمقتضى القرار ٣٢/٧٢ . لقد قدمت سلسلة من التوصيات القيمة التي سوف يمكن تطبيقها تدريجيا من تأمين التوزيع الأمثل للموارد المتاحة لخدمات المؤتمرات وبالتالي تخفيض النفقات . ويجب على اللجنة الخامسة بعد النظر في هذه التوصيات أن توصي الجمعية العامة باعتمادها .

(السيد سيخوت ، تشيكوسلوفاكيا)

٥١ - رأى وفد تشيكوسلوفاكي يرى ان التوصيات ١ و ٢ و ٤ هامة للغاية لأن تطبيقها سوف يمكن من الاقلال من تبديد الوقت والموارد ويفرج عن بعض الموارد لتدعيم فعالية المنظمة . وكذلك التوصيتان ١ و ٢ فانهما على درجة كبيرة من الأهمية : يجب تفادي الغاء الجلسات وعدم دعوة أكثر من خمس مؤتمرات استثنائية في السنة . وتجدر أيضا الاشارة بصفة خاصة الى التوصية ١١ لأنها تتعلق بالاقلال من الوثائق . ومن المعروف ان هذه المسألة سبق أن بحثت في مختلف الأجهزة وان لجنة التفتيش المشتركة قد وضعت تقريرا بشأن الوثائق في منظومة الأمم المتحدة . ولذلك فان وفد تشيكوسلوفاكيا يقترح رسميا أن تتخذ اللجنة الخامسة قرارا يهدف الى أن تقدم لجنة المؤتمرات في تقريرها المقبل معلومات محددة وتوصيات واقعية في هذا الصدد مستخدمة لهذا الغرض الدراسات التي وضعت في هذا الشأن . ويؤيد الوفد التشيكوسلوفاكي الذي يشعر بالارتياح لتمكنه من المشاركة في أعمال لجنة المؤتمرات ، مشروعي القرارين الواردين في تقرير هذه اللجنة ويوصي باعتمادهما بالتوافق .

٥٢ - وقال ان الوفد التشيكوسلوفاكي يرى مثل الوفد السوفياتي ان بعض الهيئات مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث يجب أن تمول من ميزانيتها الخاصة خدمات المؤتمرات التي تحتاج اليها . وهذا من شأنه أن يساعد على تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة واستخدام قاعات المؤتمرات والخدمات التقنية المتاحة وغيرها من الخدمات التي تقدمها الأمانة العامة مجانا ، استخداما رشيدا . ويوافق الوفد التشيكوسلوفاكي أيضا على الاقتراح الثاني للوفد السوفياتي الذي يطلب من لجنة المؤتمرات ايلاء اهتمام كبير لوضع القواعد الكمية لعمل العاملين في خدمات المؤتمرات .

٥٣ - الآنسة مونغ (النمسا) تتولى الرئاسة .

البند ١٠٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (تابع)

التسميات التنظيمية في الأمانة العامة (تابع) (A/C.5/33/6)

٥٤ - السيد كونغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال ان فائدة تقرير الأمين العام (A/C.5/33/6) ستكون أكبر فيما لو تضمن مزيدا من المعلومات المحددة . وان الوفد الأمريكي يرى أيضا انه يجب العمل على ألا يدفى تطبيق التسميات مختلف دوائر الأمانة الى المطالبة بمركز أعلى . وأضاف ان الوفد الأمريكي يرى من ناحية أخرى الاقلال قدر المستطاع من استخدام لفظ " مركز " .

٥٥ - السيد مسيلي (ترينيداد وتوباغو) : أشار الى ان اللجنة الخامسة اعتمدت بلا اعتراض في الدورة الثلاثين للجمعية العامة قرارا بشأن اعتماد تسميات تنظيمية موحدة ومتماثلة لدوائر الأمانة العامة . وقدم الأمين العام في الدورة الحادية والثلاثين تقريرا مرحليا (A/C.5/31/8) بشأن المسألة التي لم تتمكن اللجنة الخامسة من النظر فيها الا عام ١٩٧٧ .

٥٦ - وفي الدورة الثانية والثلاثين ، كان معروضا على اللجنة تقرير الأمين العام (A/C.5/32/17)

(السيد مسيلي، ترينيداد وتوباغو)

والملاحظات المتصلة به التي قدمتها اللجنة الاستشارية بشأن المسائل الادارية والميزانية (A/32/8/Add.5) . وقد أوضح الأمين العام عند تقديم هذا التقرير انه اعتمد منهجا مرنا وعمليا ، آخذا في اعتباره الحاجة الى التوحيد من ناحية ، والتنوع المتأصل في هيكل المنظمة من ناحية أخرى . وأضاف انه نظرا للتنوع في المنظمة فان تنفيذ التسميات التنظيمية المقترحة سيؤدي الى تحسن هام في الحالة التي كانت قائمة . وليس في الامكان سوى الاشادة بهذه الرغبة في التوحيد .

٥٧ - وأردف قائلا ان الأمين العام استعرض في تقريره تطور هيكل الأمم المتحدة ، واستنتج انه لم تجر مطلقا منذ انشاء المنظمة أية محاولة لاعادة النظر بصورة عامة في الأسماء التي أطلقت على الوحدات التنظيمية . وقد جرى وضع الأسماء وتعديلها كلما دعت الحاجة الى ذلك دون اتباع أي سياسة ثابتة أو معايير قياسية منتظمة . وليس من في ان هذا النهج قد أسهم في ايجاد الحالة المربكة التي كانت موجودة في ذلك الحين . وكانت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية قد أوضحت ان بعض التسميات نتجت عن قرارات معينة اتخذتها الأجهزة الحكومية الدولية أو عن صكوك قانونية أو انها في بعض الحالات الأخرى نتجت عن قرارات اتخذت على مستوى الأمانة العامة .

٥٨ - وقال ان الأمين العام اقترح على الدورة الثانية والثلاثين وضع بعض القواعد التي يمكن تطبيقها في الأمانة العامة بأسرها (الاتفاق على عدد من المستويات الهرمية ، أسماء محددة لمناصب رؤساء الوحدات في كل مستوى ، ومعايير ينبغي استيفاؤها لاطلاق اسم معين على وحدة معينة) . وأورد الأمين العام في تقريره قائمة تضم ستة مستويات هرمية والمعايير التي ينبغي استخدامها لاطلاق الاسم المناسب على كل عنصر تنظيمي : الادارة ، الأمانة ، المكتب ، المركز ، الشعبة ، الفرع ، القسم أو الوحدة . ولاحظت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في تقريرها للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ان التسميات التنظيمية المقترحة استندت الى التطبيق المرن لعدة معايير تتعلق بصفة خاصة (أ) بالمستوى الهرمي بالنسبة للأمانة العامة ؛ (ب) عدد موظفي العنصر المستعرض ؛ (ج) طبيعة ومدى مسؤوليات العنصر المستعرض . ولقد سبق أن وافقت الدول الأعضاء على هذه المقترحات كما وافقت الجمعية العامة في قرارها ٣٢/٢٠٤ الذي كان وفد ترينيداد وتوباغو أحد مقدميه على الاتجاه العام لاصلاح التسميات التنظيمية الذي اقترحه الأمين العام في تقريره .

٥٩ - وقال ان وفده يعرف جيدا انه من الصعب ملاءمة أسماء العناصر التنظيمية مع التسميات التنظيمية الجديدة ويعتقد انه يجب البرهنة على المرونة والعمل على الحد من الاستثناءات قدر المستطاع .

٦٠ - وأردف قائلا ان وفده قد أطلع على تقرير الأمين العام (A/C.5/33/6) وانه يشعر بالارتياح اذ يلاحظ ان الفريق العامل المشترك بين الادارات قد انتهى من اعادة النظر في تسميات دوائر

(السيد مسيلي ، ترينيداد وتوباغو)

مديري الادارات والمكاتب والعناصر التنظيمية الرئيسية الأخرى في المقر وتسميات أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

٦١ - واستطرد قائلا ان الفقرتين ١٠ و ١١ من تقرير الأمين العام توضحان كيفية ترتيب الوحدات التنظيمية وفقا للتعريفات الواردة في الفقرة ١٧ من الوثيقة A/C.5/32/17 . ويعطي الأمين العام في الفقرات من ١٢ الى ١٥ من تقريره قائمة العناصر التنظيمية التي يطلق عليها حاليا اسم " الشعب " وان كان يبدو ان هذا الاسم لا يناسبها . ان وفد ترينيداد وتوباغو يلاحظ ان الأمين العام قرر الانتظار لابداء الرأى في هذا الصدد لحين الانتهاء من النظر في العناصر التنظيمية في جنيف وفيينا ونيروبي واللجان الاقليمية ، فانه يود أن يعرف ماهي العلاقة بين النظر في العناصر التنظيمية للمكاتب الخارجية واعادة تنظيم " الشعب " الاحدى عشرة الموجودة في المقر. ويخشى الوفد أن تؤدى مقاومة العناصر التنظيمية الموجودة بالمقر للتغيير الى الاضرار باصلاح التسميات التنظيمية وأن تتعدد الطلبات على مناصب المديرين المقدمة من مسؤولي العناصر التنظيمية الذين يريدون الابقاء أو الحصول على هذا الاسم أو ذاك لعناصرهم واعادة تنظيم منصبهم بالتالي بطريق غير مباشر . ان الأمين العام يجب أن يواصل اعادة تنظيم العناصر التنظيمية لا على ضوء عدد الموظفين ومستوى المسؤولين وانما أيضا مع التطبيق المرن للمعايير الاضافية المتعلقة خاصة بالمستوى الهرمي بالنسبة للأمين العام وطبيعة مسؤوليات الوحدة المعنية . ويرى وفد ترينيداد وتوباغو انه من الأفضل من وجهة النظر السيكولوجية وضع العناصر التنظيمية على المستوى الأفقي بدلا من المستوى الرأسي . ان الدول الأعضاء يجب أن تعتمد على الأمين العام فيما يتعلق بأسماء العناصر التنظيمية أو رؤسائها وتكرس نفسها للنظر في البرامج الأساسية .

٦٢ - السيد حمزة (الجمهورية العربية السورية) : قال ان اعتماد تسميات تنظيمية جديدة يجب أن يتفق وتحسين أساليب العمل . كما يجب علاوة على ذلك المحافظة على حقوق الموظفين . ان الوفد السورى يشعر بالدهشة اذ يلاحظ اختلافات بالغة في بعض الشعب بين المسؤوليات التي عهد بها الى موظفين من نفس المستوى . ويود الوفد السورى الحصول على ايضاحات بشأن المستويات الهرمية المشار اليها في الفقرتين ٥ و ٨ من تقرير الأمين العام (A/C.5/33/6) .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥